خطوات على طريق الإصلاح

رؤية بديلة للمجموعات السياسية والاجتماعية في السودان

بقلم:
بروفيسور التجاني عبد القادر حامد

مقدمة مركز تأسيس للدراسات والنشر

أصل هذا المقال المطول هو فصل كامل نُشر ضمن كتاب ««نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح» الذي صدر في العام ٢٠٠٨م للبروفيسور التجاني عبد القادر حامد. ومع أنه قد كتب قبل أكثر من عشرة أعوام إلا أنه لا يزال يحتفظ بأهميته، بل إننا نزعم أنه أكثر أهمية اليوم من ذي قبل، وذلك لأن القارئ للتاريخ يعرف تماماً أن إعادة التاريخ نفسه ليس حدثاً نادراً وإنما متكرر لكن الفارق يمثل أن تلك الإعادة الثانية تحدث «كمهزلة» نتيجة لعدم الاطلاع والقراءة على التجارب التاريخية السابقة، كما ينسب للفيلسوف الشهير وعالم الاجتماع كارل ماركس.

ومع أن المقال كُتب كخطاب موجه للإسلاميين في السودان إلا أن محتواه يصح ويناسب كل الأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعية المعاصرة. فالجزأ الأول المعنون بـ «أين نحن الآن؟» يحلل السياقات الدوليّة والإقليميّة والداخليّة المعاصرة ويستعرض فشل المشاريع السياسيّة والفكرية في إفريقيا والعالم العربيّ منذ الاستقلال في التعامل مع هذا الواقع المركب

والمعقد، ثم ينتهي بالحاجة الماسة إلى امتلاك «رؤية» نافذة للتعامل مع هذا الواقع. ثم يأتي الجزأ الثانيّ المعنون بـ«من نحن؟» والذي يناقش فيه بروفيسور التجاني ضرورة إنتاج مثقفين ومهتمين لبناء الرؤية اللازمة مع الواقع المعقد والمركب وكيفية بناء المثقف السودانيّ القادر على التعاطي الفعال مع واقعه ومع المجتمع، وكيفية إدارة وتنظيم العلاقة بين المثقف والسياسيين، وكيفية إدارة العلاقة بين المثقفين من مختلف المجموعات الفكرية والسياسية لبناء سودان يسع الجميع، ويستعرض فيها الأخطاء والصفات التي يجب على المثقفين السودانيين اجتنابها. وفي الجزأ الثالث من المقال المعنون بـ « نحو استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية (١)» يتحدث التجاني عن ضرورة إعادة التفكير في استراتيجية الحركة الإسلامية ومع أن الخطاب موجه للإسلاميين إلا أنه صالح تماماً للتوجيه لباقي الأحزاب السياسية والمجموعات الفكرية، كما يحلل ويناقش عناصر الاستراتيجية وكيفية تحليل المجموعات لنفسها بحيث تتعرف على نقاط قوتها الرئيسيّة المعبرة عن جوهر فكرتها، ثم كيفية تحويل هذه الاستراتيجية لخطط تنفيذية وسياسات عامة موجهة، ويؤكد على ضرورة أن يكون وضع الاستراتيجية مجهوداً جماعياً يشارك فيه الجميع وليس نخبوياً مقصوراً على المثقفين فقط. أخيراً، يناقش الجزأ الرابع والأخير والمعنون بـ« نحو استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية (٢)» ماذا يحدث للمجموعات والأحزاب عند غياب الاستراتيجية والرؤية، ويضرب مثلاً بتأثر الوصول للسلطة ومؤسسات الدولة الحديثة على استراتيجيات المجموعات والأحزاب (وهو ما يناسب ذكره الآن خصوصاً بعد امتلاك قوى إعلان الحرية والتغيير وباقي الأحزاب السياسية التي كانت معارضة لنظام الإنقاذ لسدة السلطة والحكم)، كما يناقش الفصل الأخير خطورة الاتكال على الهياكل التنفيذية أو الإداريين و السياسيين لصياغة الاستراتيجيات. لكل ما سبق، لذا ارتأى مركز تأسيس أهمية إتاحة هذا الجهد البحثي وفتح النقاش حوله لأهميته ومناسبته للجدل السياسي المعاصر.

ختاماً، نشكر البروفيسور التجاني عبد القادر على موافقته على نشر هذه الورقة على موقع مركز تأسيس للدراسات والنشر.

وبروفيسور التجاني عبد القادر حامد باحث سوداني، حصل على ماجستير في فلسفة السياسة من جامعة الخرطوم، كما حصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة

لندن. وعمل أستاذاً للفكر السياسي والدراسات الإسلامية في العديد من الجامعات، وهو من المفكرين الإسلاميين البارزين في العالم الإسلامي، ويشغل حالياً منصب رئيس قسم العلوم الاجتماعية بمركز ابن خلدون، جامعة قطر، وله عدد من المؤلفات والبحوث من أبرزها كتاب «أصول الفكر السياسي في القرآن المكي»؛ «مشكلة الفقر: مقدمة في أصول الاقتصاد السياسيّ في الإسلام»؛ «مقدمة في الفلسفة السياسية»؛ و«نزاع الإسلاميين في السودان»، إلى جانب عدد آخر من البحوث التي نشرت في المجلات العلمية.

(أ) و أين نحن الآن؟

يتساءل رجال الأعمال والإداريون أحياناً : أليست هناك حالات يكون من الأفضل فيها «إغلاق» المصنع المتهالك بدلاً من محاولة إصلاحه؟ أليست «البداية الصحيحة» أسهل وأفضل من محاولة إصلاح ما هو قائم على اعوجاج؟ سؤالان يجوز طرحهما في مجال المؤسسات التجارية والصناعية، كما يجوز في مجال التنظيمات السياسية والاجتماعية. فالمجموعات السياسية التي «تنشق» من أحزابها التاريخية لتكون لها أحزاباً جديدة هي مثال للنفسية الثائرة ذات النزعة الراديكالية التي ترى أن «إغلاق المصنع المتهالك» والبداية من درجة الصفر خير من الترقيع والترميم. وهذا سعيٌ قد ينجح في بعض الحالات، إلا أننا نشك في إمكانية تكرر نجاحه، كما نشك في وجود حالة «صفرية» في الحياة الاجتماعية والسياسية، إذ يتعذر لمن ترعرع في كنف «المصنع القديم»، وتعود على نظمه، وتشرب ثقافته، أن يخرج منه سالماً كما تخرج الشعرة من العجين ليؤسس مصنعاً جديداً مغايراً. قد يستطيع بالطبع أن يغير اسم المصنع، وأن يطيح ببعض القائمين على إدارة التسويق والمشتريات، وأن يستجلب إدارة جديدة للعلاقات العامة، ولكن «الرؤية» الأساسية لملكية المصنع، وللإدارة ذاتها، وللعاملين والمستهلكين، ستظل كما كانت. مما يعني أن إشكالات المؤسسات والتنظيمات ليست إشكالات هيكلية خالصة، تنحل لمجرد إسقاط القديم أو الخروج منه وإنشاء شيء جديد بدلاً عنه، إذ أن «المرض القديم» سينتقل أيضا وسيقود إلى النتيجة ذاتها.

فإنشاء مؤسسات جديدة، أو تنظيمات بديلة لن يكون ذا جدوى ما لم تسبقه عمليات نقدية صادقة للممارسات السابقة، تحدد العوامل «الذاتية» التي تنبثق منها الرؤى، وتتعزز بها

إنماط السلوك، كما تحدد العوامل الموضوعية، الداخلية والخارجية، التي أدت وتؤدي إلى الانهيار والفشل. والعملية النقدية، مثلها مثل العمليات الجراحية، قد تكون مؤلمة وباهظة التكلفة لمن يجريها ولمن تجرى عليه، ولكنها قد تبين في المحصلة النهائية أن المرض/الخلل يمكن استئصاله أو السيطرة عليه، وأن المصنع يستطيع أن يؤدي وظائفه الأساسية بعد إزالة الأورام وإجراء الترميمات اللازمة، أو قد تبين أن المصنع قد فقد بالفعل كل مقومات البقاء والمنافسة، وأن تكلفة المعالجات والتجهيزات والتعويضات تتجاوز تكلفة المصنع الجديد. في مثل هذه الحالة يكون الخروج واجباً، ليس فقط من هيكل المصنع وفضائه، ولكن من أساليبه ونظمه وثقافته ورؤيته التي قادت إلى الخسران المبين. فاذا تغيرت الرؤية، وإذا توفرت معها قدرة على التعلم، ورغبة في تغيير السلوك، فإن دورة جديدة من دورات الإنتاج والعطاء ستبدأ، سواء تم التحول إلى مصنع / منظمة جديدة، أو لم يتم. وهذا قريب مما ما حاولنا أن نقول في المقالات السابقة، حاولنا أن نقول إن المشكلة (بل الأزمة) التي واجهت الإسلاميين في السودان لم تبرح مكانها بعد، وأن «المفاصلة» التي وقعت بينهما مفاصلة في الشكل والإطار وليست في الرؤى والممارسة؛ إذ أن من خرج خرج وهو يتمسك بماضيه ويدافع عنه، متجنباً نقد نفسه ومعرفة أخطائه، فلم يتعلم شيئاً؛ أما من بقى فقد طفق يواصل المشوار كأن شيئا لم يكن، يدافع عن «إنجازاته»، ويواري أخطاءه، ويرفض أن يتعلم. ولذلك فقد أطلنا الحديث (في مقالاتنا السابقة) عن البدايات التاريخية للأزمة، وعن بعض التصورات والممارسات الخاطئة في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، فانتهينا للقول إن هناك حاجة قوية للتغيير، ليس فقط في الهياكل كما قد فهم البعض ولكن في الرؤى والسلوك.

ولكن تغيير الرؤى والسلوك، أو تركيب رؤية جديدة، تتبعه وتثور حوله أسئلة كثيرة مثل: من نحن؟ وأين نحن الآن؟ وما هي صورة المجتمع الذي نريد؟ وكيف نصل إلى هناك؟ أما من نحن فقد تقدمت بإجابة عليه في مقال صحفيّ نُشر بتاريخ (١٧/ ٧/ ٢٠٠٥).

وسنتحدث عنه لاحقاً في هذه الورقة، لذلك نرى أن نبدأ بالسؤال الثاني بالغ الأهمية:

أين نحن الآن؟ وهذا سؤال مهم لأن من لا يعرف مكانه الحالي لا يستطيع أن يعرف وجهته.

(٢) أين نحن الآن

ليس سؤالاً عن المكان فقط، وإنما هو سؤال عن المكان والزمان؛ أي ما هي طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة، على مستوى مجتمعنا المحلي، وعلى مستوى محيطنا الإفريقي والعربي، وعلى المستوى العالمي؟

إن محيطنا الأفريقي العربي كان لعهد قريب هو محيط التحرر من الاستعمار والتحول إلى البناء والتنمية. وكانت مفردات الحرية والوحدة والتنمية هي المفردات المهيمنة في خطابنا السياسي. وكنا في كل قطر نرى المثقفين في حركات التحرر يقودون مشاريع ضخمة للنهضة. ولكن مشاريع النهضة تلك بلغت مداها بعد عقد واحد من استيلاء أولئك القادة على الدولة القطرية، حيث استفرغت كل الطاقات الوطنية في الصراع، ليس الصراع حول البناء والتنمية ولكن الصراع حول «جهاز الدولة» الذي تم الاستيلاء عليه عنوة أو وراثة من قوى الاستعمار الغربي. وما من حركة تحرر أفريقية أو عربية معاصرة، من جزائر بن بيلا وغانا نكروما وكينيا جومو كنياتا إلى مصر عبد الناصر وسوريا الأسد وعراق صدام، إلى أن انتهت إلى النظام الأوتوقراطي الإقصائي الذي يمهد الطريق إلى الحرب الأهلية أو التخلف الاقتصادي أو إليهما معاً، عائدة بنا إلى التدخل الغربي في صورة من صوره. وقد بلغ الأمر من السوء مبلغاً جعل بعض المتشائمين يدعون صراحة إلى عودة الاستعمار وجعل بعضهم يتمنون عودة النظم الملكية السابقة لعهد الثورات الإفريقية والعربية. فيمكن أن يقال إذن أن أهم ملامح المرحلة التاريخية الراهنة على مستوى محيطنا الإفريقي والعربي:

i. تفسخ النظم الرسمية على مستوى الدولة والحزب، وعجزها التام عن التعبير عن إرادة الجمهور أو تفجير طاقته، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع بصورة مفزعة.

ii. انهيار مفهوم الأمن العربي المشترك وبروز مفهوم الأمن العالمي (أي الأمريكي) حيث تكون النظم الأمنية العربية ملحقيات تابعة بصورة كبيرة للأجهزة الاستخباراتية الغربية.

iii. انهيار القواعد الإنتاجية في الريف الإفريقي والعربي وتحول المزارعين والرعاة إلى كم بشرى فائض عن حاجة المجتمع، يحيط بالمدن البرجوازية إحاطة السوار بالمعصم، مما ينذر بثورة اجتماعية وشيكة.

iv. بروز تنظيمات ما قبل الحداثة (قبائل وعشائر) إلى مراكز القيادة في المجتمع، مع ما يحمله ذلك من رؤى عرقية ضيقة تشكل خمائر

للحروب الأهلية المدمرة.

أما على الصعيد الإسلامي فقد كانت الآمال معقودة، بعد خيبة الثوار القوميين واليساريين، على حركة البعث الإسلامي، حيث تتوفر أطر قيادية جديدة منعتقة من العصبيات العرقية والقطرية، تجمع بين الالتزام الديني المستنير والتقانة الغربية الحديثة، وتتعلم من التجارب الفاشلة التي لا تحصى، لتدفع بالمجتمع الإسلامي خطوة في اتجاه النهضة، وتقدم نموذجا يقتدي به الآخرون. ولكننا بدلا عن ذلك صرنا نرى بعضا من هذه الحركات الإسلامية قد حول جهاده المشروع ضد الظلم والعدوان إلى حروب داخلية يقتل فيها الأخ أخاه، ويدمر فيها كل فريق ما بناه الآخر، في سلسلة من المذابح البشعة التي لا يقرها شرع ولا عقل (كما نرى في الحالة الجزائرية والأفغانية والعراقية)، أما بعضها الآخر فقد تورط في لعبة الانقلابات والانقلابات المضادة (كم هو عندنا في السودان)، وصار الاستيلاء على السلطة هدفا قائما بذاته يضحي من أجله بالقيم ويسفك في سبيله الدم. ثم انخرط صنف ثالث من هذه الحركات في مناوشات طائشة ضد القوى الدولية الكبرى؛ مناوشات لم يحسن فيها تقدير لمصلحة أو تخطيط المستقبل أو قراءة الأخلاق الإسلامية في القتال. فترتب على ذلك أن جر المسلمون في كل مكان إلى معارك لا يعرفون غاياتها، واستثيرت ضدهم قوى الاستكبار العالمي في الشرق والغرب معا وصار الكل، تحت شعار محاربة الإرهاب، يجلب على المسلمين بآلياته ومؤسساته، فضيقت ساحات النشاط الإسلامي السلمي المستنير على ضيقها، وأغلقت منافذ الحوار مع الآخر على وعورتها، وانقطعت سبل الاتصال مع قوى الحرية والسلام المناهضة للإمبريالية والتي كانت تمثل حليفا قريبا من المسلمين، وجملة القول، فإن هذه الحركات الإسلامية لم تستطع أن تنجز مشروعا وطنيا جامعا، أو تكمل مشروعاً ثقافياً / فكرياً راشداً، أو تعد الأجيال القادمة إعداد أخلاقيا وعلميا متينا، أو تبقي حتى على الحلم الإسلامي نقيا ناصعا. فاذا وصلنا القول إلى الأوضاع الراهنة في الحركة الإسلامية في السودان فماذا نرى؟

إن أول ما سنرى هو أن الفصيلين الإسلاميين المتناحرين يسيران في الاتجاه ذاته؛ اتجاه التدمير المتبادل، أي سنلاحظ أن العلاقة بينهما قد تحولت من المربع الرابع، حيث كان تناقضهما ثانويا غير عدائي، إلى المربع الأول حيث صار تناقضا عدائيا رئيسيا، يسعى فيه كل فصيل إلى تصفية الفصيل الآخر، مع تضاؤل مستمر في إمكانية بروز أي صيغة للتراضي. فهل يشير هذا

إلى احتمال أن يتعمق الصراع الراهن ويتفاقم بين الأطراف المتورطة فيه، ثم يظل ينتقل من صعيد إلى آخر، حتى يتمكن أحد أطراف النزاع أن يطغى على الآخر، ويقصيه تماما من الساحة السياسية، أم أن من المحتمل أن يفقد كل من الفريقين (أثناء عمليات التدمير المتبادل) السيطرة على مجريات الأمور السياسية، في الوقت الذي تتبلور فيه قوى اجتماعية وسياسية جديدة مناهضة للتيار الإسلامي في مجمله فتحتل مكانه؟

ثم يبقى سؤال أخير عن طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة في مستواها العالمي، وانعكاساتها وتفاعلاتها مع المستويات المشار إليها آنفا، هل هي مثلاً مرحلة متطورة من مراحل الاختراق الرأسمالي / الإمبريالي، حيث تبلغ ثورة المعلومات والاتصال مداها، وحيث يحقق النظام الرأسمالي / الليبرالي انتصاره النهائي؟ أم هي مرحلة المزاوجة و«التخليط» بين الليبرالية والاشتراكية؟ أم هي مرحلة تراجع الأيديولوجيات الكبرى والفلسفات الكلية أيا ما كانت وتقدم العشائر والقبائل وتكوينات ما قبل الحداثة؟

كيفما تكون الإجابة على هذه الأسئلة، فنحن نشهد من بين أيدينا ومن حولنا تحولات كبيرة، فنرى دولا تهوي ونرى مجتمعات تمزق وتخلع من جذورها، ونرى أعداء يتحولون إلى أصدقاء، ومعارضين يتحولون إلى حكام، ومنتجين يتحولون إلى متسولين. وبديهي أن تفسير مثل هذه التحولات الكبيرة لا يتأتى من خلال البصر وحده، وإنما يحتاج المرء إلى رؤية مكينة نافذة موصولة «بالشجرة المباركة»، وما لم تتوفر لنا تلك الرؤية العميقة فلن نستطيع في هذا الكم الهائل من الضباب أن نعرف أنفسنا، أو نرى العالم من حولنا، ولن نستطيع أن نحدد «مواقعنا» في خريطته، ولن نستطيع أن نميز في القوى الاجتماعية المتصارعة المتناقضات الأساسية والثانوية، مما يتعذر معه معرفة العدو الاستراتيجي وميادين المعارك معه. أما إذا توفرت لدينا « الرؤية / النموذج» فقد يتيسر لنا أن نصمم خرائط للحركة والدولة، وأن نضع خططاً كبرى وصغرى للتنمية، وأن نتعرف على القوى الاجتماعية التي يعبر النموذج عن طموحاتها ومصالحها فنجعلها قاعدة اجتماعية نتناصر معها في عملية البناء الوطني. أما القول بإعادة بناء الحركة الإسلامية في غيبة «الرؤية / النموذج» فلن تتجاوز آثاره استعادة الشركات والسيارات، أو مراجعة قوائم العضوية، وفرز الموالين والخصوم (كما يجري الآن في عصبية عمياء).

وبالطبع فقد يرى البعض في قولنا هذا شطحة نظرية بعيدة، وسيضعه في خانة «الكلام النظري الفارغ»، وهي شنشنة قديمة، تتزعمها وتروج لها مجموعات أشرنا لها سابقا بعبارة «أمسك لي وأقطع ليك»، وهي من ذوات النزعة الفورية التي لا ترى من الأشياء إلا ظواهرها، ولا تهتم من الأمور إلا بأعجلها، وهي بالطبع تجسيد لذهنية العوام التي تهيمن على حياتنا الاجتماعية والسياسية في السودان وفي غيره من البلدان الإسلامية والإفريقية. وما يقلق أنه قد صار لهذه المجموعات وجود قيادي متقدم في داخل الحركة الإسلامية، فهي التي دعمت من قبل نموذج «المشيخة» ورسخته، لأنها بطبيعة الحال لا تستطيع لوحدها أن تكون مذهباً في الرأي، أو رؤية للحركة أو الدولة أو المجتمع. فإذا كان هناك أمل في الإصلاح فأول خطواته تكون بمواجهة مثل هذه الذهنية، حتى ينفتح مجال لتقبل الأفكار التي تسير في اتجاه إعادة بناء رؤية إسلامية إصلاحية، وفي جذب ولمّ القوى الإسلامية المتناثرة وإعادة تفعيلها، فإذا وقع ذلك فستكون الأزمة قد نجحت من حيث لم يحتسب أحد في فرز نوعية جديدة من المثقفين المصلحين، إذ أن الأزمات على مسار التأريخ تفرز مثقفيها، منذ سقراط إلى الغزالي وابن خلدون ومحمد أحمد المهدى وغرامشي وسيد قطب ومالكوم أكس. فإذا برز مثقفون جديدون من الإسلاميين ذوي الأهلية الفكرية والأخلاقية، وممن استطاعوا أن يتحرروا من التبعية الفكرية والعصبية التنظيمية، من لم يتوغلوا في النزاع الراهن، و تمكنوا من صياغة رؤية إصلاحية جديدة فذلك يعني (ضمن أمور أخرى) أن تياراً إسلاميا ثالثاً سيولد، وستتولد فيه قيادات، وتتكتل حوله قوى اجتماعية جديدة، لتبدأ دورة جديدة من دورات العمل الإسلامي الرشيد. إن هذا أفضل بكثير من أن ننتظر نهاية الحرب الباردة بين الفصيلين المتناحرين، أو أن نترك المشاكل لحالها، إذ لو كانت المشاكل تبقى في مكانها كما يبقى الحصى والرمل، لما كتبنا عنها سطرا، ولكن المشاكل حينما تترك لحالها فإنها ستتحول إلى «مخاطر»، وتحول معها الرمال الساكنة إلى عواصف عاتية تقتلع الجذور، ولا غالب إلا الله.

ب: ومن نحن؟

يسألني كثير ممن يلقاني من إخواني وأصدقائي القدامى - الذين تفرقت بهم سبل السياسة - وأين أنت؟ يقصدون بذلك أين موقفي من الصراع الذي نشب وتطاول بين الإسلاميين

في السودان. فكنت أجيب أحيانا وأسكت عن الإجابة في أكثر الأحيان، ليس تخوفا من فوات حظ أو تطلعا لاقتناص فرصة (مع أن النفس الإنسانية لا تنفك عن حظوظها الخاصة - كما يقول الإمام الغزالي) ولكن لأني كنت ولم أزل أبحث عن أرض صلبة أقف عليها، وعن حجة بينة ألقى الله بها، إذ لا يمكن من بعد العواصف المزلزلة أن يكتفي الإنسان بالبحث فقط عن (خيامه) القديمة، ولكن ينبغي قبل ذلك أن يفحص (الأوتاد) التي كانت تشدها إلى التربة، فلربما أصابها عطب، أو لربما يتوجب عليه أن يفحص (التربة نفسها)، فقد تكون هي التي تصدعت ومهدت الطريق إلى العاصفة. على أنه وقبل فحص الخيام والأوتاد والتربة يحتاج المرء أن ينظر في نفسه، فقد يكون هو مصدر العطب والخراب، وما العواصف السياسية والخلافات التنظيمية إلا مظاهر سطحية لداء دفين في نفوس الأفراد. فالسؤال إذن لا ينبغي أن يقف عند (أين أنا) وهو ما سأجيب عليه لاحقا، ولكن ينبغي أن يتجاوز ذلك إلى (من أنا) وهذا ما لا تحسن الإجابة عليه دون رجوع إلى شيء من التاريخ الاجتماعي، فهناك توجد الخلية الأولى التي نشأت فيها وأعطتني اسماً وشكلاً ولغة وديناً؛ وهي المعطيات التي صارت عناصر أساسية من بين العناصر المكونة لهويتي. فأنا من حيث الشكل واللون سوداني - أفريقي، ومن حيث اللغة عربي، ومن حيث العقيدة مسلم، وتشدني الأسرة من حيث الانتماء الصوفي إلى الطريقة التيجانية، وتصلني السياسة بالحركة الإسلامية، وتصلني المهنة بالفلسفة والفكر السياسي وهلم جرا.

ولكن هذه العناصر سابقة الذكر ليست متساوية القيمة والأهمية، فهي أيضاً لا تمثل كل العناصر المكونة لهويتي، إذ كنت كلما بلغت مقاماً من مقامات الرشد أحذف وأضيف، وأخفض وأعلي بعضاً من هذه العناصر، فكم من إنسان غير اعتقاده وبدل اسمه وأعرض عن عرقه وطريقته، مما يؤكد ذلك أن الإنسان لا يصير إنساناً بالموروثات الاجتماعية وحدها، ولكنه يصير إنساناً عن طريق الوعي والإرادة، فالإنسان هو من يستطيع أن يميز العناصر «القلب» المكونة لجوهره، فيرفعها إلى قمة هرمه التقديري، ويدرك العناصر الأخرى الثانوية فيضعها في منازلها. وإنه وبمثل هذا الوعي بالذات وبقيمتها ومكانها بالنسبة للآخرين يصير الإنسان قادراً على فحص الذات ونقدها، وقادراً على فحص انتماءاته الموروثة، وقادراً - وهذا هو الأهم - على خرق التصورات النمطية عن الآخرين

(Stereotypes) وتجاوزها عبر حوار يساعد على إنشاء انتماءات جديدة من خلال الصورة التي يرسمها لنفسه والصور التي يرسمها للآخرين من حوله. فمثل هذه الانتماءات الجديدة - التي تتجاوز المكان الجغرافي والنسب العرقي هي التي تفتح أفقاً أرحب للتطور الاجتماعي السلمي وتلك هي صناعة النفر من الناس الذين يقال عنهم «مثقفون»، واذا سئلت من أنا فسأقول إنني أنتمي إلى هذا الصنف من الناس الذين لا يقطع أحدهم انتماءاته الموروثة ولكنه مع ذلك يحتفظ ببعد نقدي يمكنه من مراجعتها ونقدها، وبشجاعة تمكنه من النظر في موروثات الآخرين والتحرك في الفضاء الإنساني بقلب مفتوح يبحث عن الخير المشترك بين الناس والحق الموزع على المصادر. ولكن مَن مِن الناس يسعى لإعادة تحديد هويته ورسم صورته، ورفض الصور الجاهزة التي يصنعها له المجتمع، والأدوار المعدة التي يحشره فيها السياسيون أوتطوقه بها الوظيفة؟

إني لأظن أن الفشل الذي أصاب التنظيمات السياسية في بلادنا (ومن بينها التنظيمات الإسلامية) يرجع إلى عجزنا نحن المثقفون في هذه الناحية، ولا يوجد من يماري الآن أن أوضح ما كشفته الأزمة الأخيرة التي شهدتها الحركة الإسلامية السودانية هي عجز مثقفيها على قلتهم عن تحديد هوياتهم وقبولهم بالأدوار الجاهزة التي يرسمها لهم السياسيون والتجار ورجال الأمن. قد يرجع ذلك لأسباب تتعلق بالنشأة والتنشئة السودانية القروية الكافة عن السمعة والإعلان، فلا يستطيع أحد تأدب في تلك البيئة أن يدخل في عمليات التسويق والترويج التي تتطلبها الحياة المدنية المعاصرة، أو قد يرجع للطرد المركزي الذي تحدثه بؤر السياسة والاقتصاد. وكيفما كان الأمر فقد اختفى المثقف الإسلامي خلف الوظيفة أو خلف التنظيم فانقطع عن الناس فصاروا لا يرونه إلا من خلال الصورة التي صنعها له التنظيم وألبسه لها السياسيون. ولما لم يقم المثقفون الإسلاميون بتعريف أنفسهم، ولم يرسموا صورهم ويثبتونها على جدران العمل الإسلامي الوطني، فقد صاروا غير موجودين في بيروقراطية التنظيم، وغير موجودين في بيروقراطية الدولة إلا كما يوجد مترجم الملك يستدعي للخدمة في حضرة الأجانب ويستغني عنه بانتهاء مراسيم الزيارة. فبيروقراطية الحزب وتجاره سواء في ذلك الإسلاميون وغيرهم لا يريدون المثقفين الا أدوات فنية تستخدم في تحقيق مشاريع لم يشاركوا في صناعتها ولا يعرفون غاياتها، أما إذا استعصى أحدهم أو

استعصم فسيكون مصيره التغييب، كأن يغيب عن الحزب وعن الدولة أو عن الوطن ذاته، فلا يسمع له صوت ولا ترى له صورة. ولعلك تدرك من هو المستفيد من تغييب (أو إفقار أو تهجير) هؤلاء، فغيابهم يجعل التنظيم / الحزب في حالة من غياب الذاكرة، وهي الحالة المثلى التي يستطيع فيها السياسي المحترف، والكادر الأمني، والبيروقراطي الفارغ، والتاجر الكذوب أن يتقلبوا بين الأفكار والمواقف دون مواربة أو حرج، في انتهازية لا يحدها حد، لأن الجماعة السياسية التي يغيب مفكروها ومثقفوها، ستغيب عنها الذاكرة وتكون كمن ولدت البارحة، لا تثبت أقدامها إلا إذا اتكأت على أب / شيخ. إن بداية الإصلاح تكون بالخروج على هذا المألوف، وبظهور صريح للمثقفين المصلحين على ساحات العمل الوطني الإسلامي حتى يتمكنوا من إعادة تعريف أنفسهم بأنفسهم وإزاحة الصور القديمة عنهم، إذ أنه بدون تعريف للذات لن يكون هناك شعور بها، والشعور بالذات هو بداية للوعي المفضي للحركة، كما أنه من حق المثقف أن يكون حراً في رسم صورته وفي رسم صورة المجتمع الذي يريد، أما إذا حرم من ذلك الحق، أو اختار أن يدخل في صورة رسمها له الآخرون فقد حقه في الحياة.

فمن هم المثقفون؟ وماهي الصورة التي يودون أن يعرفوا من خلالها؟ وما هي صورة المجتمع الذي يريدون؟ نقصد بالمثقفين/المفكرين أولئك الذين يهتمون اهتماماً خاصة بتحصيل المعرفة وإنتاجها والتعبير عنها، ويجتهدون في سبيل ذلك للاتصال بمصادر تتجاوز تجاربهم الشخصية المباشرة، وذلك بقطع النظر عن المهن التي يشغلونها. فإذا صار أحدهم موظفا في مكتب أو مهندساً في مصنع فذلك لا يعني أنه لم يعد مثقفا مفكراً أصيلاً، فالمثقف يعرف بالدور المعرفي الاجتماعي الذي يضطلع به وليس بالمهنة أو النشاط المحدود الذي يتحصل عن طريقه على معاشه. ولا يكون الإنسان مثقفاً مفكراً لتعاظم ألقابه العلمية، ولكن يصير كذلك حينما يتجاوز مرحلة التستر بالشهادات والتكاثر في المعلومات ويدخل مرحلة توليد الأفكار ونقدها وصياغتها وتنميتها والتعبير عنها. فالمثقف ليس هو فقط من يلاحظ ويشاهد الأزمات والتفاعلات الاجتماعية من حوله، ولكن المثقف من يحاول أن يصنع مفهوما أو نسقا من المفاهيم يحاول من خلالها تعقل الظواهر وقراءتها، أي فك هذه الظواهر عن تجسدها الاجتماعي - التاريخي ورفعها إلى أطر الإنشاءات الذهنية ليتمكن بذلك من وصلها بما تراكم لديه ولدى غيره من

خبرات ومعارف، فيصير بذلك أقدر على فهم خصائصها وتوقع تفاعلاتها ومآلاتها، فيتمكن من الإشارة إلى طرائق التحكم فيها - تحكماً يتضمن الخروج من الأزمة علاجاً وإصلاحاً. ولكن من أين يستمد المثقف مفاهيمه التحليلية والتركيبية؟ هل هناك ترسانة أبستمولوجيا يمكن للمثقف أن يستورد منها ما يحتاجه من مفاهيم؟ أم أنه يتوجب عليه أن يستولدها استيلاداً؟ إن قليلاً من المثقفين السودانيين من يأبه لتوليد مفهوم يتمكن من خلاله أن يصف الواقع الاجتماعي السوداني، وإنما يعتمد أكثرهم على استجلاب المفاهيم الجاهزة التي انتجت من واقع آخر بعيد كاستجلابه البضائع والصناعات والتحف. فإذا لم يتأتَ للمثقف خصوبة فكرية ومعرفية مستقلة تمكنه من تجريد الواقع وإنشاء صور ذهنية بديلة له فلن يعدو أن يكون مستهلكاً مثل سائر المستهلكين، وهذا يعني أن المثقف ذاته – وليس السياسي وحده - ينطوي على أزمة عميقة تظهر في خطابه الفكري حيث يكون فاقداً للوضوح النظري وعاجزاً من ثم عن القراءة الصحيحة للأحداث من حوله أو اتخاذ موقف منها. وسينعكس كل ذلك على سائر ممارساته السياسية والاجتماعية. على أن الاتصال بعالم الأفكار وحده لا يكفي. فالمثقف لا يتصل بعالم الأفكار لينحبس فيها وإنما يجتهد في أن يصل الفكرة بالعمل - عملاً في النفس من الداخل - وعملاً في المجتمع من الخارج - عملاً في سياسة النفس لإلزامها بالفكرة، وعملاً في سياسة المجتمع لدفعه نحو المثل العليا. وتلك حالة تورث قدراً من التوتر ولكنه (توتر مبدع) لا بد للمثقف أن يعيشه، شأنه في ذلك شأن الصوفي في خلوته وجلوته.

وهذا يعني أن الفعل الثقافي له إطاران: نفسي/باطني، ومجتمعي/خارجي. إذ يتوجب على المثقف المفكر بعد قيامه باقتناص الفكرة أو توليدها أن يقوم أيضا باستبطانها وذلك يعني أن تتجاوز الفكرة السطح المعرفي لتدخل في محاورة باطنية صامتة مع المعطيات النفسية للمثقف لا يراها ولا يسمعها الآخرون، ولكنها محاورة تتوقف عليها حياة المثقف وفاعليته، فالمثقف الذي لا تلامس أفكاره شغاف قلبه، ولا تصل إلى أعماق وجدانه، مثقف هامشي لن يتجاوز السطح المعرفي والاجتماعي إلا كما تتجاوز القصبة الخاوية السطح المائي، وهذا الإطار/الباطني هو المجال (اليمين) الذي تتصل فيه المعرفة بالروح، والفلسفة بالتصوف، فيصير المثقف روحانياً صوفياً بما يتسنى له من تملكٍ لزمام نفسه يرفعه إلى مقام الشهادة على النفس

والولد والاستعداد لمفارقتهما والعيش منفرداً، ولا يشهد على نفسه وولده أو يبدي استعداداً لمفارقتهما إلا شخص عرف الحق وتذوقه وصابر على ذلك، وهي التجربة الروحية المستمرة التي يعرفها كل مثقف حقا مهما كان اعتقاده، وهي التجربة ذاتها التي يتضمنها مفهوم التزكية القرآني، فهذا الاتصال بين الفكر والروح هو الذي يوفر المشروعية الأخلاقية والمصداقية العملية التي لا بد منها لأي مشروع من مشاريع الإصلاح والتنمية.

وكما أوجبنا على المثقف استبطان أفكاره، فإنا سنوجب عليه من ناحية أخرى أن يستظهرها، أي يصلها بالواقع الاجتماعي من حوله، فذلك هو الموقع (اليسار) الذي تتصل فيه المعرفة بالقوة، والفكر بالسلطة، والمثقف بالسياسي، إذ يترتب على المثقف الذاكر ألا ينحبس في دهاليز نفسه، ولكن عليه أن يسعى بصورة مستمرة للاشتباك مع الواقع الموضوع، وإلى الالتحام مع الآخرين، مناهضاً الحدود العرقية والجغرافية والأيديولوجية، باحثاً عن القدر المشترك من الحق والخير ليكون مع أولئك الآخرين الصالحين طليعة إصلاح تتفشى في البيئة المحيطة بها فتوفر ديناميكية للتغيير الاجتماعي السياسي. وهنا ينقسم المثقفون إلى فئات كثيرة، فمنهم المثقفون «الخفاف» الذين تتحول المعرفة عندهم إلى صناعة لفظية وشهادات ورقية يتحصلون من خلالها على معاشهم الدنيوي، وينالون بها حظاً في البريق الإعلامي؛ ومنهم المثقفون "النافرون» المهاجرون، يفر أحدهم من المستنقع السياسي بحثاً عن الكرامة والحرية والاستقلال المادي - وهو بحث مشروع - ولكنه قد ينتهي به في أودية الغربة وضنك الحياة، فلا وطناً أبقى ولا استقلالاً مادياً أنجز؛ ومنهم المثقفون «الفنيون» يوظف أحدهم تدريبه العلمي وخبرته الفنية لخدمة السياسي، خدمة ينفصل فيها النشاط الإداري عن غاياته البعيدة وأهدافه القصوى، فالمثقف الفني يتصل بجهاز الدولة اتصالاً عضوياً لا ينفك عنه بتغيير السياسات الجزئية أو الرؤى الكلية. بل إنه يتلون لكل سياسة بما يناسبها ويقدم لها ما تحتاجه من وسائل التنفيذ والتمكين، هؤلاء ليسوا هم المثقفين الحقيقيين الذين نقصدهم ونسألهم صياغة (رؤية جديدة والتعبير عنها). فهؤلاء قد تراجعوا من أفق الالتزام الاجتماعي الوطني إلى الإطار الذاتي، ومن المسؤولية الأخلاقية العامة إلى الخصوصيات المهنية والفئوية، ومن الاستقلال الفكري إلى تبعية القوى المتنفذة سياسياً واقتصادياً، وعندما (يتراجع) المثقفون إلى محاضنهم العرقية

وخصوصياتهم المهنية ومصالحهم الذاتية تخلو مواقع الإمامة الفكرية والسياسية ويكون ذلك إيذاناً بالانهيار الاجتماعي.

على أنه لا ينبغي أن يفهم من هذا أن المثقف يمثل قوة مستقلة عن القوى الاجتماعية الأخرى أو متعالية عليها. ولكن فحوى القول هو أن المثقف لا ينبغي أن يستمد قوته من المؤسسة السياسية، ولا من تبعيته لأحد الشرائح الاجتماعية التي تمسك بتلك المؤسسة وتوزع من خلالها الامتيازات، وإنما ينبغي أن يستمد قوته من قدرته واستقلاله الفكري، ومن موقفه الأخلاقي، ومن فاعليته الاجتماعية، فالفهم والمواقف والفاعلية هي منابع قوته الذاتية، والفرق بين أنواع المثقفين لا يرجع إلى القدرة أو العجز في تحليل الظواهر والأفكار، فما من مثقف إلا وهو آخذ بنصيب من ذلك - قل أو كثر - ولكن الفرق يرجع إلى دائرة الصدقية الأخلاقية أو إلى دائرة الفاعلية الاجتماعية. ثم إن هاتين الأخيرتين - الصدقية والفاعلية – هما اللذان يؤهلان المثقف ليكون عنصر تأليف وتكتيل وتنظيم لسائر القوى الاجتماعية، ولكن لن تكتمل للمثقفين هذه الأهلية إلا بأمور، منها:

١/ أن يحسوا بذواتهم المستقلة فيفكوا الارتباطات العضوية بالمجموعات الأخرى، إذ لن يكون المثقف مثقفاً حقاً إن لم يحتفظ ببعد نقدي بينه وبين عشيرته القريبة وقبيلته المحيطة وتنظيمه المغلق، وقياداته السياسية التاريخية، ذلك لأنه بدون هذا البعد النقدي فلن يكون في مقدور المثقف أن يسهم في عمليات الإصلاح والإحياء التراثي أو في عمليات التجديد والتحديث، لأنه سيكون عندئذ فاقداً لشجاعة النظر في معطياته الثقافية وقناعاته الأيديولوجية، وسيعجز عن نقدها وفحصها، والاعتراف بما فيها من ضعف وقصور، كما سيكون فاقداً لشجاعة النظر في «المعطيات الثقافية للآخرين» والإقرار بالقدر المشترك فيها من الحق والخير والجمال، فيفوت بذلك كل فرصة لإيجاد أطر مفتوحة للحوار والتعايش الإنساني السلمي.

٢/ أن ينشئوا قنوات حقيقية للتواصل والحوار بينهم، فلقد أضر بالمثقفين أنهم لا يعرفون بعضهم البعض - لا أقصد معرفة الأسماء والألقاب ولكن معرفة الأفكار والرؤى، فاذا تم اتصال فكري حقيقي بينهم فقد يكتشفون أن المشكل الوطني (الاجتماعي والسياسي) الذي يهمهم جميعاً لا يمكن أن يحل بأن ينحبس كل فريق منهم في (صندوقه) الخاص، وأن الخروج من الصناديق بكافة أشكالها العرقية

والأيديولوجية هي بداية الطريق نحو الإصلاح والنهضة الشاملة.

٣/ أن ينشئوا قنوات جديدة حقيقية للتواصل مع الجمهور العريض الذي ظل يتململ تحت قياداته التاريخية العاجزة الفاشلة وقياداته الجديدة الانتهازية الفارغة، فلا يكفي أن يتناجى المثقفون مع المثقفين بينما تنحدر قطاعات المجتمع إلى مستنقع الحروب العرقية فلا تجد هادياً ولا ناصحاً إلا السياسيين الانتهازيين وتجار الأسلحة والدمار .

فاذا توفرت هذه الأمور المفضية إلى الأهلية الفكرية والأخلاقية فسيكون في مقدورنا أن نجيب على سؤال (من نحن؟) فنحن لا تعني فرداً فقيها يطل على الناس من حين لآخر بفتوى، لأن مثل هذه الأمور لا تعالج كما هو معلوم بفتوى متعجلة يصدرها فقيه واحد، أو برأي فطير يقول به مفكر منعزل، وإنما تحتاج إلى جماعة من المثقفين ممن يتوفر فيهم التحرر من التبعية الفكرية والعصبية التنظيمية يعملون في صمت وصبر في إطار مشروع إصلاحي من أجل مراجعة الأوضاع الراهنة للحركة الإسلامية وتركيب رؤية جديدة للمستقبل الإسلامي في السودان، يمكن أن تنبثق منها خطط طويلة المدى وسياسات محدودة، وأطر للاتصال والتنفيذ. ثم إن هذه الجماعة الإصلاحية لا تعني طبقة من رجال الدين - كما يظن من يخالفنا الرأي، ولا هي فئة من أصحاب الشهادات العليا الباحثين عن رواتب أو مناصب، ولكنها مجموعة من المثقفين المسلمين الذين رسخ أحدهم بحكم تخصص دقيق أو خبرة أو تدريب مهني في مجال من مجالات المعرفة والحياة، أو مجالات الفنون، وصارت له قدرة على الإنتاج المعرفي وتوفر لديه مع ذلك التزام بقيم الدين ورغبة في تنمية وتطوير الوطن، فهؤلاء بقطع النظر عن مواطنهم الجغرافية ومواقعهم الوظيفية يمكن أن يتداعوا لتشكيل فرق علمية قادرة على بناء رؤية إسلامية بديلة، قادرة، وهذا هو الأهم - على تفكيك وتعرية المسلمات الهشة والمزاعم السائدة فينفتح الأفق لطرح خيارات في الرؤى، وخيارات في الخطط وخيارات في القيادة تدور حولها عملية الشورى، مما قد يؤدي بصورة طبيعية إلى تفعيل الحركات الإسلامية وإلى تفعيل المجتمع المدني الإسلامي، لينهض بمسؤولياته ويحقق إرادته من خلال التنظيمات والمؤسسات والعلاقات التي يريد. هذا، ولا نعرف في التاريخ مجتمعاً تطور دون أن يتقدمه نفر من المثقفين الذين يقومون بمثل هذه العمليات الحفرية العميقة.

وهذه الجماعة لا يراد لها في الحال أن تزاحم

التنظيمات القائمة، أو أن تسارع الخطو نحو مواقع السلطة، بقدر ما يراد لها أن تعيد الحركة إلى النهر بأن تزيل السدود والأعشاب الضارة فيتبلور تيار إسلامي وطني رشيد يؤلف بينه إيمان بعقيدة الدين، والتزام بالمنهج العلمي، فإذا تكاملت ونضجت تلك الرؤية الإصلاحية الجديدة، فقد تجتذب إليها قطاعاً من الأغلبية الصامتة، وفئات من أطراف النزاع الراهن، وهذا يعني (ضمن أمور أخرى كثيرة) أن تنداح من بين الفرث والدم مساحة عامة ثالثة يمكن أن تتولد فيها قيادات جديدة تكون أبصر بالمخاطر وأقدر على العطاء.

وما نقول به هنا ليس بدعاً، ففي الدول الغربية الحديثة التي تقدمت علينا في مجالات التخطيط والإدارة توجد «مصانع» خاصة لتوليد الأفكار ثم نوجد «نحن» من بعد ذلك لنشكل حقولاً حية تجرب فيها تلك الأفكار والنظريات. وما لم نشرع بدورنا في القيام بعمليات مماثلة، ليس على سبيل المحاكاة والتقليد فقط، ولكن على أساس من قناعة ذاتيه وإيمان عميق بأهمية الأفكار وبأنها تسهم في تغيير الواقع وصناعة المستقبل، فإن كثيراً من المشاريع الأخرى التي تصب فيها الموارد المالية وتبذل فيها الجهود الحربية ستكون عديمة الجدوى على المدى البعيد، وسنكون معرضين بصورة مستمرة لأن نصبح «فضاءً خالياً» تجرب فيه نظريات الآخرين، وسيكون «الآخر / الخارج» عاملاً حاسماً في حياتنا السياسية: يطلق المبادرات، ويحرك الساكنات، ويصنع تاريخنا.

(ج) نحو استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية (١)

حاولنا في مقالات سابقة أن نزيح الستار عن أنواع من التصدعات أصابت سقف وجدار المنزل الإسلامي، كما حاولنا أن نوضح أن عملية الإصلاح التي يترجاها ويتعجلها كثير من القراء لا تبدأ بترميم الشقوق ولا تنتهي بإعادة الطلاء، وإنما تبدأ بالنظر إلى أسفل؛ إلى ما تحت السطح، وذلك للتأكد من سلامة القاعدة التي يقوم عليها البناء. وحاولنا أن نؤكد أن الإصلاح لا يشبه العمليات السرية التي تدبر في الخفاء ثم تخرج للناس مكتملة، وإنما هو عملية جماعية مفتوحة، تجري والشمس ساطعة، والعيون مبصرة، فنرى الرميم والأخشاب المرضوضة فتتمكن من إزاحتها، ونرى القواعد ونختبر سلامتها لنقيم عليها بنيانا جديدا. إن رأب الصدع، ودرء الفتن، وتوحيد الجماعة، ضرورات لا شك فيها، وقد تحقق شيء من ذلك

في الفترة السابقة، ولكن المهمة لم تنته بعد:

إذ أن الشخصيات التي لفتها الأحداث الأخيرة ما تزال متحفزة، وما زالت نفسية الصراع والتحدي متحكمة فيها، يمدها التراث الحنبلي / الجعلي بمزيد من التصلب والعناد. كما أن المشكلات التي أثارت النزاع وغذته ستعود مرة أخرى، لأن حركة الحياة لا تقف، وتحديات الواقع لا تنقطع، كل ذلك والبنيات التنظيمية القديمة لم تعد قائمة، والتنظيمات البديلة لم تصبح فاعلة، وهذه ظروف يطغى فيها الهوى، ويتكاثر فيها الطامعون وأصحاب المصالح، مما قد يحول القضية كلها من ساحة لاختلاف في الرأي إلى ساحة للاتهامات والتخوين والتكفير، حيث تسود الظنون السيئة، والتصريحات الرديئة، والعصبية العمياء.

وإذا سمحنا لمثل هذا أن يستمر فذلك يعني أن أربعين عاماً من العمل الإسلامي المضني الذي بذل فيه العرق وأفنيت فيه الأنفس ستكون معرضة للضياع، وسيحكم على أجيال الحركة الإسلامية القادمة بأن تبدأ من الصفر كما بدأ الجيل الأول في الأربعينات.

إن تخوفنا من مثل هذا ونحوه هو الذي دفعنا إلى الكلام وإلى الكتابة وقد كنا آثرنا الصبر والصمت، ولكن الصمت لم يعد ممكناً ونحن نرى عوامل الهدم ونسمع أصوات الخراب. نقول هذا ونعلم أن تكلفة إعادة البناء الإسلامي ستكون باهظة، وأن ما يصحبها من فحص ومراجعة ونقد وتقويم ستكون موجعة لنا جميعا، ولكنه لا مناص من الحديث الموجع عن الحق المر إذا أريد للحركة الإسلامية أن تغادر محطة الأحزان هذه وأن تواصل سيرها في مطلع القرن الجديد.

ولعل الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي أن يسارع المثقفون الإسلاميون اليوم قبل الغد في مراجعة استراتيجيتهم القديمة، وفي إنشاء وتطوير استراتيجية جديدة، ترتكز على رؤية واضحة لما ينبغي أن تكون عليه الحركة الإسلامية في المستقبل القريب والبعيد، واضعين في الاعتبار ما يحدث داخلها وما يحدث في البيئة المحيطة بها، وما يعتري تلك من تغيرات كيفية وكمية في مجالات الرأي العام والمشاعر العامة والمصالح المتصارعة وما يترتب عليها من أحكام وعلاقات. وهذه ليست أمور هينة بسيطة، وإنما هي أمور تحتاج إلى جهد ذهني وأخلاقي كبير (ولا أقول مالي) ينفق في مراجعة ما وقع في العقود السابقة، وفي التعرف على نقاط الضعف والقوة، وفي إعادة قراءة التغير الذي طرأ على المجتمع السوداني بصورة علمية دقيقة، وفي إعادة قراءة الواقع

الإقليمي والدولي من حولنا، وفي إعادة قراءة مصادر الإسلام الذي ندعو له، قراءة تمكننا من تفكيك الأنساق الفكرية التراثية الجاهزة، وإسقاط ما يجب إسقاطه منها، وإعادة تركيب نسق فكري إسلامي معاصر يمكن الارتكاز عليه في إنشاء وتطوير استراتيجية للعمل الإسلامي، ثم يقومون، من بعد تطوير الرؤية، بالتعبير عنها وإيصالها إلى الآخرين ممن هم في داخل الحركة أو على هامشها، وإقناعهم بها وجعلهم يلتزمون بها، ثم يضاف إلى هذا قدر كبير من التخطيط الاستراتيجي، فلا يكفي أن تكون لديك رؤية للمستقبل وأن تحدث بها نفسك، وتروج لها بين جماعتك، ولكن ينبغي أن تكون كذلك عالماً بالكيفية الإجرائية التي توصلك إلى تحقيق تلك الإستراتيجية - أي عالماً بماهية التخطيط الإستراتيجي ومقتنعا بجدواه.

والسؤال الآن: كيف يمكن أن تطور رؤية استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية، وكيف يمكن أن يخطط لتحقيق تلك الرؤية، وما هي الجهة التي يمكن في هذا المناخ الملتاث أن تتبنى هذا المشروع؟

يمكن – إجابةً على السؤالين الأولين - أن نقول من موقع الدراسة والتأمل إنه من المفيد لمن يود الانخراط في مثل هذا النوع من الحفريات الاستكشافية «أن ينظر إلى الحركة الإسلامية كما يكون النظر إلى منظمات العمل التي تكون لها موارد ونواتج، وجمهور مستفيد من إنتاجها، وأسواق تعج بالمنافسين لها. فإذا استطاع أن يحصر مثل هذه العناصر فستتوفر لديه مكونات الرؤية الاستراتيجية، ولكن يتوجب عليه من بعد ذلك أن يحلل هذه المكونات بصورة علمية دقيقة لنتعرف على طبائعها وعلاقاتها، فيدرك مثلاً ما هي طبيعة الموارد المتاحة للحركة الإسلامية (بشراً ومادة)، وما هي طبيعة منتجاتها (أفكار، أو قيادات، أو خدمات، ... الخ)، وما هي طبيعة زبائنها وجمهورها المستفيد؟ وما هي طبيعة أسواقها؟ وما هو نطاقها الجغرافي؟ ومن هم المنافسون لها، وما هي طبيعة تكويناتهم وإنتاجهم، ونحو ذلك من أمور. ثم يحتاج أن يحدد من بين هذه العناصر عنصراً أو اثنين أو ما شئت من عدد فيقول إن هذا هو العنصر الذي يمثل قوة الدفع الأساسية في الحركة الإسلامية.

هذا، ويلاحظ أن الإسلاميين عادة ما يشيرون إلى التنظيم الإسلامي بعبارة (الحركة الإسلامية)، وذلك لأنهم يريدون القول إن (الحركية) هي أظهر ما يتميز به تنظيمهم عن غيره من التنظيمات والتكوينات الإسلامية التاريخية الساكنة. ولكن هذا لا يفيد كثيراً في بناء رؤية استراتيجية إلا

إذا استطعنا أن نحدد بدقة القوة الدافعة التي تسبب هذه الحركة؛ أي أن نضع أصابعنا على المكون الأساس الذي يمثل «القلب النابض» في جسم الحركة والذي يمد بقية المكونات بأسباب القوة، وأن نحدد الجهة التي نتحرك نحوها، وأن نمتلك خريطة الطريق الذي يؤدي إليها.

إننا إذا سألنا عدداً كبيراً من قيادات الحركة الإسلامية التي تتصارع حول الحكومة عن هذا المكون الأساس قد لا نجد إجابة شافية لديهم، فقد يظن بعضهم أن القوة الدافعة في الحركة الإسلامية هي «القيادة» النابهة المتماسكة (ويشيرون بذلك إلى أنفسهم)، وقد يظن البعض أن قوة الدفع هي «الشباب المجاهد»، أو هي «المصارف» أو هي الحكومة ذاتها، وهذا كله يدل على أن هؤلاء قد فقدوا «الرؤية المشتركة» حول أحد أهم النقاط التي تبنى عليها الاستراتيجية، ناهيك عن خريطة الطريق المؤدي إليها.

ولكن دعك عن هؤلاء وافترض، على سبيل التمثيل، أن «القوة الدافعة» في الحركة الإسلامية هي منتجاتها؛ نقصد بذلك قطاع الشباب الذين ينخرطون في صفوفها، فيتبنون نوعا من الأفكار، ويحتكون بنوع من القيادات، ويتعرضون لنوع من التجارب والتربية فينتج عن ذلك «تآلف قلبي» بينهم يحولهم من حالة التشتت الفردي، والتشرذم الفئوي، والتمحور حول الذات، إلى حالة الالتزام الجماعي والفعل الحضاري. ثم يتصلون بالمجتمع العريض من حولهم، فيبدون قدرة في التفاعل مع القوى الاجتماعية الأخرى واجتذابها إلى رؤيتهم، والتقدم معها وبها مراحل في اتجاه التنمية والبناء الوطني. هذا الافتراض يعني أن المنطقة الاستراتيجية الأساس في الحركة الإسلامية هي «ناتجها البشري»، وما يسبق ذلك ويتصل به من توليد للأفكار وتمثل لها، وتأليف بين القلوب واستيعاب للتجارب، وإجادة لأساليب الإدارة وفنون التعبير والقيادة والاتصال ونحو ذلك.

فإذا اتفقنا على هذا، أي أن القوة الدافعة في الحركة الإسلامية هي ما تنتجه من سبائك ثقافية/اجتماعية جديدة تقوم على المؤاخاة الروحية والانفتاح العقلي، فإنه من الطبيعي عندئذ أن يكون هدف الحركة الأساس، وفقاً لهذا، هو إنتاج وإعادة إنتاج هذه السبائك الاجتماعية القائمة على الوضوح الفكري والتآلف الروحي والالتزام الأخلاقي والتأهيل العلمي والمهني، والتي تسعى بدورها إلى الانصهار في وحدات اجتماعية أوسع، فترتفع بذلك نسب الطهارة، وتزداد مساحات الصلاح، وتتشكل من ذلك قاعدة اجتماعية جديدة تتولد عنها الأمة القطب.

وسيكون هذا، كما ترى، هدف إستراتيجياً يتعلق بإنتاج فكر وميلاد مجتمع، ولذلك فهو يستحق أن يكرس فيه الجهد، وأن تبذل فيه الأموال، وأن تتحرك لحمايته وللدفاع عنه الفيالق، وأن يكون هو مجال الحركة الإسلامية وشغلها الشاغل، ولا يترك للحكومات الطارئة والسياسيين المتعجلين.

أما إذا لم نتفق على هذا، فيلزمنا ونحن نضع الاستراتيجية أن نبدئ ونعيد في هذا المجال، حتى نستطيع أن نحدد «القوة الدافعة»، وأن نعيد التأكيد عليها في ضوء المتغيرات التي تطرأ، لأن تحديد القوة الدافعة في جسم الحركة، والاتفاق على ذلك التحديد هو العامل الحاسم في التعرف على ماهية الحركة الإسلامية، وفي التعرف على المسار الأساس الذي ينبغي عليها أن تثبت فيه، وتواصل السير عليه، وفي التعرف على المجالات الأخرى التي ينبغي على الحركة استكشافها، وفي التعرف على الكيفية التي تخصص بها الموارد المتاحة لها. أن تحديد هذه الأمور هو الذي سيشكل، أخيراً، «الرؤية الإستراتيجية» للحركة الإسلامية، وسيساعد في التخطيط لها وفي تحقيقها. أما في غياب ذلك فإن كثيراً من الفرص التي ستسنح للحركة ستتبخر في الهواء، وكثيرٌ من الموارد التي بين يديها ستصرف في غير مصارفها، وستذهب قيادات وتأتي أخرى فلا يعرف فرق بين ذاهب وقادم، وسوف تلتفت الحركة بعد حين لتجد أن منافسيها لم يتقدموا عليها فحسب، وإنما استطاعوا أن يتسللوا إلى نطاقها الجغرافي، ومخزونها الثقافي، وأن يحتلوا أسواقها الرئيسية.

ولا شك أن الإستراتيجية التي نتحدث عنها ستشكل رؤية تنظيمية خاصة، لأنها تتعلق بسؤال من نحن وماذا نريد وما هي الوسائل التي نتخذها لتحقيق ما نريد. ولكنها، مع ذلك، ليست سرا تنظيميا خالصا، ولا ينبغي أن تكون كذلك، أولا لأنها لا تتعلق فقط بتحديد المصالح التنظيمية الخاصة، وإنما تحاول كذلك أن تؤشر إلى الصالح العام لأفراد المجتمع، وثانيا لأنها تحاول أن تدعوهم إليه.

فلا بد في هكذا سياق من إخراج الإستراتيجية من السر إلى العلن، ومن التنظيم إلى الجمهور، ومحاولة الحصول على إجماع شعبي حولها من خلال خطاب موضوعي رشيد، ومحاجّة عقلية مستنيرة في حوار مستمر مع الآخرين لا يعزل عنه أحد أياً كان معتقده أو منشؤه. فنكون في وضع نستطيع فيه باستمرار أن نستوعب قضايا الوطن، وأن نصحح أخطاءنا، وأن نعتدل في آرائنا، وأن نتفهم آراء الآخرين ونقدر مواقفهم،

وأن نجعلهم في المحصلة النهائية يتعاطفون مع برامجنا أو ينعطفون نحوها، فتتوفر من خلال ذلك قاعدة من الرأي العام المستنير التي إذا أحسن التفاعل معها توفرت أسباب المشروعية السياسية والاستقرار الوطني. وعلاوة على ذلك فإن إخراج الإستراتيجية إلى العلن، والمجادلة عنها بالحسنى، سيكون مثلا في الديمقراطية، إن شئت أن تعبر بهذا اللفظ، يثبت قدرتنا في التعايش مع الآخرين أياً كانت معتقداتهم، ويجعلهم يتأكدون من أننا لا نسعى إلى التأثير عليهم من خلال إستراتيجية خفية يجهلون أهدافها ووسائلها، وإنما نحاول أن نكسبهم إلى إستراتيجية معلنة، وعن طريق الحوار العقلي والسلوك الأخلاقي وليس عن طريق الرشوة أو الإكراه.

(د) نحو استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية (٢)

تحدثنا في الجزء الأول من هذا المقال عن ضرورة إنشاء وتطوير رؤية استراتيجية جديدة للحركة الإسلامية، وأوضحنا كيفية بناء وتطوير تلك الرؤية، وانتهينا إلى القول بأن هذه الرؤية الاستراتيجية لا يقصد منها أن تكون سراً تنظيمياً، وإنما ينبغي إخراجها من التنظيم إلى الجمهور، والمجادلة عنها بالكلمة الحسني، والسلوك الأخلاقي.

وقد يقال هنا: ما الداعي لكل هذا؟ وما هي أهميته؟ أولم تكن للحركة الإسلامية استراتيجية من قبل ؟ وهل كانت تسير طيلة العهود الماضية خبط عشواء؟ ونقول ليس الأمر كذلك، فقد كانت لها استراتيجية ثابتة وناجحة، ولولا ذلك لما تحقق نصف ما نراه ماثلاً من العمل الإسلامي في المجالات النظامية وغير النظامية، ولكن تلك استراتيجية بلغت مداها حينما بلغت الحركة مرحلة الدولة، وكان على قيادة الإسلاميين آنذاك أن تجلس على الأرض لتعيد قراءة الواقع الجديد، ولترتب على ذلك استراتيجية جديدة، ولكنهم أغمضوا أعينهم وساروا في مرحلة الدولة باستراتيجية ما قبل الدولة، وبعدد محدود من الشعارات الجميلة التي لا تستند إلى نسق فكري عميق، ولا تقبل التحول إلى فعل محسوس. فتحولت الشعارات وبقايا الإستراتيجية القديمة إلى نوع من الأيديولوجيا المغلقة، وصار البعض، في غيبة الفكر الناقد، يتمسك بتلك الأفكار التي نجحت ذات مرة في تفسير الواقع والإحاطة به ولا يدرك كم تحرك الواقع بعيدا عنها، ولم يتحرك أولئك النفر لأن الحراك صار يتضارب مع تراثهم الوجداني ومع مشاعرهم ومصالحهم،

فصاروا يدافعون ليس عن «الأفكار» وإنما عن «القيادات التي أصبحت رموزاً لها (أي عن أنفسهم) ويحسبون أنهم يدافعون عن الإسلام وعن التنظيم وعن الوطن.

فإذا قلنا ينبغي أن نعيد النظر في الإستراتيجية القديمة، وأن نشرع في صياغة إستراتيجية جديدة، فما نقصده تحديداً هو أن نقوم بعملية فحص وفرز وتحديد لما هو مجال إستراتيجي ثابت ينبغي تعزيزه في كل حين ولا يجوز التحول عنه بحال، وما هو مجال جديد للاستثمار ينبغي النظر في كيفية جعله ملائماً للأول ومعضدا له. فلو كان للحركة الإسلامية مثل هذا التحديد لاستطاع الجميع أن يدركوا بسهولة شكل الترابط والتداخل بين الحركة والحكومة، وبين الحركة والقوى الاجتماعية الأخرى. فما كان مجالاً إستراتيجيا للحركة سيظل كذلك حتى ولو آلت إليها السلطة السياسية بأكملها، أما ما كان من وظائف الدولة ولكنه ليس مجالاً إستراتيجية للحركة فهذا سيكون مجالاً مشتركاً تستقطب له الدولة من ترى من أصحاب الكفاءة والقدرة من كافة قطاعات الشعب، ولا يمكن للحركة الإسلامية أن تدعي، في هذا التصور، أن كل قطاعات الدولة ووظائفها تقع في مجالها الإستراتيجي وبنسب متساوية في الأهمية، لأن هذا الادعاء يناقض معنى الإستراتيجية بالصورة التي نتحدث عنها ويعني أن الحركة ليست لها أولويات محددة ولا تعرف كيف ترتبها.

وقد وقع شيء من هذا بالفعل في عهد الإنقاذ، إذ صارت الحركة تنشر عناصرها في كل دهاليز الحكومة (يحركها إحساس غامض بشمولية الدين)، فأصابتها من ذلك أضرار عديدة: أولها أن الحركة خرجت عن مجال تميزها وتفوقها إلى مجالات جديدة لا خبرة لها فيها ولا قدرة لها عليها، فأضعفت مجالها الاستراتيجي، ولم تصب نجاحاً ملحوظاً في المجالات الأخرى، كما وقع لشركة (المارسيدس) التي تخصصت في صناعة «المحركات» لمدة مائة عام، وبرعت في ذلك حتى لم يعد يدانيها أحد من العالمين، ثم أغراها النجاح والأرباح الهائلة فخرجت في أواسط الثمانينات عن نطاقها الاستراتيجي، وصارت تستثمر أموالها في كل شئ، من المعدات المنزلية إلى معدات الطيران، وصارت عناصرها الإدارية ومواردها المالية موزعة على مجالات لا خبرة لها بها، وكانت النتيجة أن زاحمتها وتفوقت عليها شركة «بي. أيم.دبليو» واستولت حتى على السوق الألماني الذي ترعرعت فيه (المارسيدس). وكأنك تقول إن هذا مثل بعيد، ولكنه ليس كذلك، لأن «المنهج» الذي يسير عليه التخطيط الاستراتيجي

منهج واحد، يسري في مجال السياسة كما يسري في مجال الصناعة والتجارة. أما الضرر الثاني الذي أصاب الحركة الإسلامية من جراء الانديا‌ح المتسارع في قطاعات الدولة فهو أن قيادة الحركة تحولت في فترة من الفترات إلى ما يشبه إدارة شؤون الموظفين، تهتم بتعيينات شاغلي المناصب المختلفة، وبتنقلات الوزراء والموظفين من موقع إلى آخر أكثر من اهتمامها بالنظر الاستراتيجي وبالتحولات الاجتماعية الكبيرة التي تتسارع من تحتها، فكان ذلك بمثابة إشارة إلى الناشطين في عضوية الحركة ببداية التسابق إلى مواقع السلطة والثروة، فاختلط الحابل بالنابل، منهم من يريد العاجلة ومنهم من يريد الآجلة . أما الضرر الثالث فهو أن مجمل هذه الظواهر أعطى الآخرين من عامة الناس انطباعات سالبة، فصاروا يرون الحركة قوة سياسية متسلطة تود أن تهيمن على كل شيء في الوطن وتقصي الآخرين.

فإذا قلنا إنه ينبغي أن نعيد النظر في الإستراتيجية القديمة وأن نشرع في صياغة استراتيجية أخرى، فما نقصده تحديداً هو أن نقوم بعملية محاسبة ونقد صارم للذات، لنتمكن من أن نفرق بين ما هو مصلحة ذاتية (شخصية أو تنظيمية أو فئوية أو قبلية) وما هو مصلحة كلية عامة يتوقف عليها الوجود الإسلامي وتنمية وتطور الإنسان السوداني. فإذا استطعنا أن نفعل ذلك فقد نرى بوضوح شكل الترابط والتداخل بين التنظيم والوطن، فندرك مثلا أن مفردات التأمين والتمكين ستأخذ في مرحلة ما بعد الدولة معنًى مغايراً لممارسة أن نأمن ونتمكن نحن أعضاء الحركة الإسلامية. لقد كانت (المحافظة على التنظيم) تأخذ في السابق أولوية قصوى في اهتمامنا يوم كنا قليلاً مستضعفين في الأرض نخاف أن تبطش بنا النظم العسكرية الطاغية، والمجموعات اليسارية المتطرفة (كما فعلت في البلدان العربية والإسلامية الأخرى)، فكانت الحركة مشغولة بنفسها، تحاول أن تحمي عضويتها، وتدافع عن وجودها من خلال التنظيم المحكم. أما وقد زال الاستضعاف فالأولى عندئذ أن تعدل الرؤية بحيث يتناسب الاهتمام بالتنظيم المخصوص مع الاهتمام بالوطن والمواطنين الذين من أجلهم أنشئ التنظيم أصلاً، ومن أجلهم صمم ونفذ نظام الإنقاذ.

إن محاسبة الذات ونقدها سيمكننا، أخيراً، أن نرى بوضوح أن العامل الأكبر في إحباط مساعينا وفشل مشاريعنا ليس هو (الغرب) وإنما هو (نحن). فالغرب كان وسيظل عامل

إحباط وإضعاف ولكنه ليس العامل الأساس وليس العامل الوحيد. إذ لو كانت القلوب عامرة بالإخاء، والنفوس طاهرة من العجب والكبر لانشرحت الصدور للشورى، لاستطعنا، رغم أنف الغرب، أن نتحاور و أن نختلف دون أن يتحول اختلافنا في الرأي والرؤية إلى أداة لهدم الثقة بيننا، وضرب قاعدة المؤاخاة الروحية التي يقوم عليها بنيان جماعتنا. إن الغرب يستطيع أن يحاصرنا اقتصادياً وعسكرياً ولكنه لا يستطيع أن ينزع المحبة من قلوبنا، أو أن يزرع فيها الكراهية والتكبر والعجب والاستبداد.

أن إدارة دولة في غياب الاستراتيجية الواضحة خطأ كبير تحاسب عليه قيادة الحركة الإسلامية والحكومة معاً، وقد ترتب عليه وسيظل يترتب عليه فشل كبير في سائر الأصعدة. لقد كان أعداء الحركة الإسلامية يتخوفون منها ومن وجودها في الحكومة لأنهم كانوا يظنون أن لها استراتيجية أصولية، تعمد إلى قواعد المجتمع ومفاصله، فتغير تشكيله وترتيبه وفقا لرؤية مضمرة لا يعلمونها، وكانوا يظنون أن أهم موقع في الحكومة يخدم استراتيجية الحركة هي مؤسسات التربية والثقافة والعدل، ولكنهم فوجئوا، كما فوجئ كثير من أعضاء الحركة، بأن قيادة الحركة الإسلامية غير مهتمة بهذه المجالات، وأنها تنظر إلى وزارة التربية والتعليم كما تنظر إلى وزارة السياحة، وأنها لا تبالي بوزارة الثقافة إلا من حيث أنها محطة للترضيات والموازنات، مثلها في ذلك مثل مصلحة الطيران المدني، فازدادت مؤسسات التعليم والثقافة سوءاً على ما كانت عليه، وتحول المعلمون والمبدعون إلى مهن أخرى لتدبير معاشهم، أو خرجوا من السودان ذاته إلى بلدان أخرى، تاركين المجال للسياسيين الفارغين الذين يتشدق أحدهم بالحديث عن «المشروع الحضاري» ولما يكمل بعد مقرراً دراسياً واحداً عن حضارة الإسلام أو تأريخ السودان.

إن من الأخطاء أن يظن بعضنا أن الاستيلاء على الحكومة سيستر عيوبنا، أو أن فقدانها سيقضي على وجودنا. فالحكومة وسيلة توفر الحماية وتهيئ المناخ، فإذا آلت إلى الحركة الإسلامية فلا يعني ذلك أن تتغير طبيعة الحركة بزعم أن الحكومة ستكون القوة الدافعة فيها، أو بزعم أن العناصر الإسلامية التي ستمسك بمفاصلها ستبقى على «إسلاميتها» - وضوحاً فكرياً، والتزاماً أخلاقياً، ونظراً للآخرة.

وعودة إلى السؤال الأخير: ما هي الجهة التي يمكن أن تضع استراتيجية للحركة الإسلامية؟، لقد درجت الحركة الإسلامية منذ قديم الزمان أن تعقد مؤتمراً كبيراً للشورى، تتداول فيه طويلاً

ثم تختار في أعقابه أميناً عاما وتترك إليه أمرين خطيرين: أن يختار أعضاء القيادة التنفيذية الذين يعملون معه، وأن يقترح خطة عامة يقوم مجلس الشورى (الذي يخلف المؤتمر) باعتمادها. وصار هذا تقليداً تنظيمياً متبعاً، ينسب حيناً إلى نظام القيادة في التراث الإسلامي، ويشبه حينا بالنظام الرئاسي الحديث. وكانت المسوغات في كل الأحيان أن المسئول التنفيذي الأول أقدر من المجلس في معرفة تفاصيل الواقع وفي معرفة أنسب الأشخاص الذين يصلحون لمعاونته، وأنه ومعاونيه لا يبرمون أمراً إلا بعد الرجوع إلى مجلس الشورى وأخذ موافقته. وأن مجلس الشورى لا يبتدر السياسات ولكنه يعتمدها. وبالطبع فإن بعضاً من هذه تقديرات ومسوغات جائزة عقلاً وشرعاً، وقد حققت نجاحاً في كثير من الأحيان، إلا أن ذلك لا يعني أنها تخلو من العيوب، بل أننا نعتقد أن ذلك التقليد قد تسبب بصورة مباشرة في أن يكون مجلس الشورى أضعف مؤسسة في الحركة الإسلامية، كما تسبب من ناحية أخرى في إفراز هذه الأزمة التنظيمية الطاحنة التي نراقب حلقاتها في كل يوم.

وتسألني: كيف؟ فأقول إنك حينما تترك لشخص أن يضع خطة وأن يختار إدارة تعمل تحته فإنه قد يبحث عن «المجموعة المتجانسة» فكرة والمتقاربة مزاجاً ظناً منه بأن ذلك يمكنه من إنجاز خطته بأيسر الطرق وبأقل قدر من الاحتكاكات والمناكفات في داخل المكتب القيادي. وطبيعي أن يؤثر التنفيذيون الإنجاز على غيره من عوامل. ولكن ذلك له مردود سلبي كبير - كما ترينا نظرة سريعة إلى الأشخاص الذين ظلوا يعاونون الأمين العام في مكتبه القيادي طيلة العشرين عاما الماضية. لقد شكلوا بالفعل فريقا متجانساً تجانساً كبيراً، يظهر أحياناً في الطريقة التي يفكرون بها، وفي مفردات اللغة التي يستخدمونها، وفي الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها. وما عضد ذلك التجانس أن أغلبهم كانوا من السياسيين المحترفين أو المهنيين والإداريين ممن ليس لهم تعلق بأمور الفكر والثقافة بحيث يستطيع أحدهم أن يكون رؤية مستقلة، فصاروا يعتمدون في هذا المجال على القدرة الفكرية التي تميز بها الأمين العام، وعلى الاجتهادات التي ينشرها على الناس بين حين وآخر. ولم يكن في مقدور العديد من أعضاء الفريق القيادي مراجعة الأمين العام في رأي أو منازعته في فكرة، فترتب على ذلك أن تمهد الطريق لبروز مفهوم «المشيخة» وتعمق في داخل الحركة الإسلامية، فتحولت الأمانة العامة من

منصب عام يشغر ويملأ إلى «مقام خاص» لا يجوز لأحد أن يتطاول إليه.

وعندئذ تحولت الحركة الإسلامية من حركة¬¬¬¬ مثقفين يقودها مثقفون إلى حركة مثقفين يقودها شيخ وأنصاف مثقفين؛ لا يقرؤون إلا قليلاً مما يكتبه ولا يكتبون شيئاً، مثلهم في ذلك مثل القيادات الحزبية الأخرى. فلا غرو عندئذ أن ينعدم من بين أعضاء القيادة المتجانسة من يصلح أن يكون قائدًا بديلاً. فالاعتماد على التجانس والتبعية لم يقتل روح الإبداع والتميز في داخل القيادة فحسب وإنما قفل الطريق لمدة عشرين عاماً أمام أي قيادة أخرى. ويكفي للتدليل على هذا ما نحن فيه الآن من لوثة وحيرة، لا نعرف كيف نغير قيادة ولا نعرف من أين نأتي بقيادة بديلة.

أما إذا كنا نريد إصلاحاً فينبغي أن نكون صرحاء ونعترف بأن هذا التقليد التنظيمي قد استنفذ أغراضه وتجاوز حده، والواجب أن نعيد النظر فيه، وأن نقنع أنفسنا بأن الاستراتيجية العامة (القائمة على رؤية بينة) أهم من القيادة وسابقة عليها لأنها هي التي تحدد مواصفات القيادة، ثم نفكر بصورة جادة في تجميع وتأليف وتفعيل فرق من المثقفين المصلحين، ذوي الأهلية الفكرية والأخلاقية، ممن تحرر من العصبية التنظيمية الضيقة، ثم نمد جسور التواصل بينهم (وذلك غير عسير في العصر الإلكتروني هذا)، ثم ندعمهم باللجان العلمية المتفرغة، والمراكز البحثية المتخصصة، على أمل أن يتمكنوا من وضع مؤشرات استراتيجية في طريق النهضة، فينفتح الأفق، كما ذكرنا سابقاً، لطرح خيارات في الرؤى، وخيارات في الخطط، وخيارات في القيادة تدور حولها عملية الشورى.

أما إذا تملكتنا نفسية العوام فتخلينا عن مسؤولياتنا وذهبنا نبحث مرة أخرى عن قائد عبقري يمتلك وحده الحقيقة، فيضع الاستراتيجية ويعبر عنها و«ينور» بها مجلس الشورى، فليس من المتوقع أن نتقدم خطوة على ما نحن عليه الآن. بل المتوقع أن نزداد قصراً في النظر وضيقاً في الصدور وإسرافاً في شخصنة الأمور، فنتوهم أن كل من ينتقدنا هو خائن للوطن متواطئ مع الأجنبي، علماني العقيدة. وهذا اتجاه لن يؤدي أخيراً إلا إلى إعادة إنتاج الأزمة الإسلامية المتطاولة والتي نرى فصولا منها في مشارق الأرض ومغاربها. ولا حول ولا قوة إلا بالله.